دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية
المساهمة العامة الأردنية

د. محمد الطراونة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعة الأردنية
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
الملخص

هدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنتاجية المتمثلة بانتاجية العمل، انتاجية الآلات، الإنتاجية الكلية والربحية من خلال بعض معاييرها كالعائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات. تكونت عينة الدراسة من ثلاثين وثلاثين شركة صناعية مساهمة عامة ومدرجة في سوق عمان المالية، حيث أظهرت نتائج تحليل بياناتيّا التي عانت خمس سنوات وجود علاقات معنوية بين إنتاجية العمل وكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، وكذلك بين إنتاجية الآلات والعائد على المبيعات. وفي النهاية تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دراسة سبل تحسين مستويات الإنتاجية والربحية وكذلك مستويات العلاقة بينهما.

Abstract

This study aimed at determining the relationship between productivity represented by the productivity of labor, machines, and total productivity, and profitability through some measures such as Return On Investment (ROI), Return On Equity (ROE), and Return On Sales (ROS).

The study covered 32 Industrial Companies of those listed at the Amman Financial Market. The results showed significant relationships between labor productivity and each of ROI and ROE, and also between machines’ productivity and ROS. Finally, several recommendations were introduced with the purpose of improving the levels of productivity, profitability and the relationship between them.
مقدمة:

بحث الإدماج في الشركات ومؤسسات الأعمال ب كافة أنواعها باهتمام مترازدا من قبل الباحثين والدارسين والمستثمرين، تلك لأن الإدماج الجديد هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار.

من هنا كان اهتمام الإدارة المعاصرة متزايدا في محاولة البحث عن أهم العوامل التي يمكن أن تحكم إدماج مؤسسات الأعمال بشكل عام. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية ولغز خارجية. تشمل العوامل الداخلية على جوانب الإدارة كالميزان التنظيمي والمناخ التنظيمي، ووجوه كالتكنولوجيا المستخدمة ودرجة الابتكارية. هذا أيضاً إلى جانب الفهم الذي يعبره البعض جزءاً من الشبكة، وما إن المؤسسات تعتبر نظماً متقدمة من حيث التأثير المتبادل بينها وبين بيئتها الخارجية. فان هناك بعض العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على أدائها، وذلك كالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية والتنافسية وغيرها.

أن حسن إدارة المؤسسات لمواردها في ظل فهم نظورها الداخلية والخارجية لا بد وأن يعكس على رفع كفاءة أدائها وزيادة إنتاجيتها المتمثلة في العلاقة بين المخرجات والمدخلات. فالاستجابة والسريعة هدفان محتملان لمجموعة مؤسسات الأعمال. ولن كانت الانتاجية لا تعني نظرة ربحية، إلا أن العلاقة بينهما تكاد تعطيهما نفس المعنى (1).

فإن الانتاجية من المواقف الحيوية التي تتلقى اهتماماً متزايداً في كافة الجوانب الاقتصادية وفي الدور المنطقي والطريقة على حد سواء. فالدورة المنتجية تركز في النتائج القيمة في الانتاجية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، أما الدور المالي فهي تعني من مشاكل الطلب والطلب والطلب المتناقضات والمهددة بالتنافس، فنابنا تجاه الإدماج من تجربة الشركات في رفع كفاءة استغلالها لمواردها بشكل يمكنها من تحقيق ثمية متوازنة وتحسين مستوى معيشة مواطنين. ونظراً للدور الذي تلعبه الانتاجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن العديد من الباحثين والعلماء يدرسون وتحليل محددات النمو المستمرات الكلية والجهوية، معتمدين على حقيقية مفادها: أن المعرفة السبعة بالمواد المؤثرة على الانتاجية، والالتزامات التقنية بآثارها المختلفة لا تزال أساليبنا للأدماج متغيرة.

بالرغم من أن الانتاجية هدف بعد ذنابا الا نابنا أيضاً وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف كزيادة القدرة التنافسية، الربحية، زيادة الدخل القومي، خفض التكلفة، خفض التضخم، خفض البطالة، تحسين أسعار الفائدة، زيادة معدلات النمو. في دراسة أخرى، على الانتاجية في مجموعة من الدول وهي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، المانيا الغربية،
والسويد، وذلك للقائمة من 1870-1980، تبين أن هناك علاقة بين الإنتاجية وكل من القدرة التنافسية، بما في ذلك التكاليف، أسعار صرف العملات، الربحية، أسعار الإصدام، العائد على حقوق الملكية، معدلات النمو، والنتائج الفعالية.

في ضوء هذا السياق، جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى قياس العلاقة بين الإنتاجية والربحية في الشركات الصناعية المساحمية العامة الأردنية. تتمثل الانتاجية هنا بانتاجية العمل، الإنتاجية الأفرادية، والانتاجية الكلية. أما الربحية فقد تم تقليدًا من خلال بعض معاييرها، وهي العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، وال었던 على المبيعات.

لما أهمية هذه الدراسة فكمن في أهمية موضوعها الذي سبقت الإشارة إليه إضافة إلى أنها الدراسة الأولى من نوعها في الأردن من حيث تناولها لموضوع العلاقة بين الإنتاجية والربحية بشكل متكامل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة بالإجابة على التماسكات التالية:

- ما مستوى الانتاجية العمل، الإنتاجية الأفرادية، والانتاجية الكلية في الشركات الصناعية المساحمية العامة الأردنية؟
- ما مستوى العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، وال었던 على المبيعات في الشركات الصناعية المساحمية العامة الأردنية؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإنتاجية والربحية في هذه الشركات؟

أهداف الدراسة:

تتضمن أهداف هذه الدراسة بالإجابة على التماسكات المتعلقة بمشكلتها من خلال قياس الانتاجية العمل، الإنتاجية الأفرادية، والانتاجية الكلية في الشركات موضع الدراسة، قياس العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، وال었던 على المبيعات في هذه الشركات.

تحديد مستوى وفتح العلاقة بين الإنتاجية والربحية.

تقييم التوصلات المناسبة التي من شأنها تعزيز العلاقة التكاملية بين الإنتاجية والربحية بما يخدم مصلحة هذه الشركات بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.
للدراسات السابقة:

لم يتم الوصول الباحث إلى أية دراسات تتناول العلاقة بين الإنتاجية والربحية في الشركات الصناعية الأردنية، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تتناول بعض العوامل التي تتحكم فيها هذه الشركات.

قام عبد الله ممالي وحسن العداسي بدراسة ليتسى مدى تأثير كفاءة البنوك التجارية في الأردن بمتغيرات هياكل التنظيمية، وكانت النتيجة وجود علاقة إيجابية وملتفة بين الكفاءة التشغيلية (الإنتاجية والربحية) وبين المركزية ودرجة التعقيد والتنسيق كمكاسب لبيئات التنظيمية لذلك البنوك.

أما حسن العداسي، فقد اجري دراسة على خمس عشرة مؤسسة عامة للقبض كفاءة البيئات التنظيمية وتوصل إلى نتيجة مفادها أن كفاءة هياكل المؤسسات العامة جيدة، لذا، هذه المؤسسات تواجه ثباتات نماذج المركزية في استراتيجية الشركة. كما وجد أن التنسيق يطبق فيها بمستوى عال، وأن درجة التعقيد معتنقة.

قام حسام الشاهد، بدراسة لتحديد أثر الاستراتيجية والبيئات التنظيمية على إدارة المؤسسات الصناعية الأردنية، حيث توصل إلى عدم وجود علاقة بين كل من المركزية والتنسيق والتنسيق والتنسيق والإدارة.

أجرى حسن مشاب دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة على انجاز الشركات في الأردن": باعتبار الباحث على بعض المعايير المالية، توصل إلى أن انجاز الشركات في الأردن يتوقف بحجم موجوداتها لكلية وحجم إجازتها غير الموزعة وكذلك بعد المساحين ونسبة ديون الشركة في رأس المالها. كما توصل الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حساب التدفق وربحية الأسهم. هذا يضاف إلى النتائج المتعلقة بعدم تنسيق الشركات بالموارد والتكنولوجيا، في حين أنه يتأثر بشكل كبير بالعوامل المؤسسية والبيئية لشركاتها نفسها.

أما جاسم إبراهيم، فقد اجري دراسة بعنوان "تقييم أداء الشركات العامة الصناعية في الأردن": حيث توصل إلى عدم وجود مفهوم واضح لتقسيم أداؤه المؤسس وخلافاً لسلوك التقييم المتبع في تلك الشركات.

في دراسة اجريها رفعت الأشباح حول "تأثير تنظيم المعلومات الإدارية على داء الشركات المساحية العامة الأردنية، تبين عدم وجود علاقة قوية بين استخدام المحمولة والإدارة المؤسسية، وكذلك عدم وجود أي تأثير ل Vuexتب للمنظمات الإدارية على ذلك الإداء."

أما من مازن علي، فقد درس وقوف المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساحية العامة المدرجة في سوق عمان المالية واترها على الإداء، حيث تبين وجود علاقة إيجابية بين
ممارسة الشركات لإنشطة المسؤولية الاجتماعية، المتمثلة بمساهمة الشركات في انشطة خدمة المجتمع وتقديمها لمزايا إضافية للعاملين، وبين الآباء، كما تبين وجود علاقة بين التزام الشركات بفلسفة إيجابية تجاه المسؤولية الاجتماعية والأداء(9).

نموذج الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة (النتاجية العمل، الإنتاجية الآلات، والمنتجية الكلية) ومجموعة من المتغيرات التابعة (العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات).

أما كيفية قياس هذه المتغيرات كما اعتمدها الباحث، فكانت كما يلي:

1- الإنتاجية(10):
- المبيعات السنوية

المبيعات السنوية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأثر على العمل</th>
<th>رواتب واجور العاملين</th>
</tr>
</thead>
</table>

المبيعات السنوية

2- الربح:

加分 الربح قبل الضرائب

العائد على الاستثمار = مجموع الموجودات
加分 الربح قبل الضرائب

العائد على حقوق الملكية = رأس المال
فرضيات الدراسة:
من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتنا، تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات التي تتناول العلاقة بين جوانب الانتاجية وجانب الربحية التي اعتمدت في هذه الدراسة.
وُضعت هذه الفرضيات في أربع مجموعات، تناولت الثلاث الأولى منها علاقة كل نوع من أنواع الانتاجية بمعايير الربحية، في حين تناولت الرابعة علاقة جوانب الانتاجية مجتمعة بكل معيار من معايير الربحية.
فيما يلي توضيح نتائج هذه الفرضيات بشكل عام (O_H):

المجموعة الأولى: الانتاجية العملي والربحية:
1- لا توجد علاقة بين الانتاجية العملية والعائد على الاستثمار.
2- لا توجد علاقة بين الانتاجية العملية والعائد على حقوق الملكية.
3- لا توجد علاقة بين الانتاجية العملية والعائد على المبيعات.

المجموعة الثانية: الانتاجية الإلالية والربحية:
1- لا توجد علاقة بين الانتاجية الإلالية والعائد على الاستثمار.
2- لا توجد علاقة بين الانتاجية الإلالية والعائد على حقوق الملكية.
3- لا توجد علاقة بين الانتاجية الإلالية والعائد على المبيعات.

المجموعة الثالثة: الانتاجية الكلية والربحية:
1- لا توجد علاقة بين الانتاجية الكلية والعائد على الاستثمار.
2- لا توجد علاقة بين الانتاجية الكلية والعائد على حقوق الملكية.
3- لا توجد علاقة بين الانتاجية الكلية والعائد على المبيعات.
المحور: دراسة الانتاجية والإرباحية:

1- لا يوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة (الإنتاجية العمل، الإنتاجية الآلات، والانتاجية الكلية) والعادات على الاستهلاك.
2- لا يوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والعادات على حقوق الملكية.
3- لا يوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والعادات على البيع.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالية للفترة من (1983-1993) وبالغ عددها 42 شركة. أما عينة الدراسة، فتكونت من ثلاثين وثلاثين (32) شركة، حيث تم استبعاد الشركات التي لم تلتزم بشروط مكونات قوائمها المالية السنوية مما أدى إلى صعوبة في ابحاذ بعض المقاييس التي اعتمدت عليها متغيرات الدراسة.

إن خصائص هذه العينة من حيث تاريخ التأسيس ورأس المال وعدد العاملين فكانت:

كما يلي:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد</th>
<th>تاريخ التأسيس</th>
<th>عدد رؤوس المال</th>
<th>عدد العاملين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>15174</td>
<td>قبل عام 80 قيل 70</td>
<td>224 مليون دينار</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>1559</td>
<td>قبل عام 80 قيل 70</td>
<td>244 مليون دينار</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>قبل عام 80 قيل 70</td>
<td>244 مليون دينار</td>
<td>80</td>
</tr>
<tr>
<td>1248</td>
<td>قبل عام 80 قيل 70</td>
<td>245 مليون دينار</td>
<td>80</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td></td>
<td>295 مليون دينار</td>
<td>32</td>
</tr>
</tbody>
</table>

أساليب جمع البيانات:

نظرًا لطبيعة البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة، فقد تم الاستملاك في جمعها على بعض المصادر الثابتة كالتقارير المالية السنوية للشركات والدليل السنوي لسوق عمان المالية. حيث تم الاعتماد عليها لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الدراسة لخمس سنوات.
(1989-1993). ويرجع السبب في عدم إدراج عام 94، إلى أن بعض الشركات لم تكن قد
اصدرت تقاريرها السنوية لذلك العام حين إجراء هذه الدراسة.

الإساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتوضيح خصائص العينة وايجاد المتوسطات
والانحرافات المعيارية لجوانب الانتاجية والربحية في حين تم استخدام أساليب الإحصاء
التحليلي كالانحدار البسيط (Simple Regression)، الانحدار المتعدد (Multiple Regression)،
وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضيات.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجوانب متغيرات الدراسة للفترة
من 89-93 كما يلي:

جدول (2): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد متغيرات الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>الوسط الحسابي</th>
<th>البعد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المالم على الاستثمار</td>
<td>103.2</td>
<td>3.0</td>
</tr>
<tr>
<td>المالم على حقوق الملكية</td>
<td>40.3</td>
<td>3.0</td>
</tr>
<tr>
<td>المالم على المبيعات</td>
<td>48.4</td>
<td>3.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنتاجية العامل</td>
<td>37.0</td>
<td>3.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنتاجية الآلات</td>
<td>96.3</td>
<td>3.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنتاجية الكلية</td>
<td>58.2</td>
<td>3.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

اما بالنسبة لاختبار الفرضيات، فكانت نتائجها كما يلي:

المجموعة الأولى:

تم استخدام أسلوب الانحدار لاختبار فرضيات هذه المجموعة الثلاث المتعلقة بطبيعة
العلاقة بين الإنتاجية العامل وكل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعائد
على المبيعات...
كانت قاعدة القرار قبول فرضية عدم إذا كانت قيمة (T) المحسوبة واقعة ضمن قيميا الجدولية بالباقة على مستوى داللة (P) 5% ودرجات حرية 5.3. وكذلك إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية بالباقة على مستوى داللة 5% 1.74. كما تدعم ذلك باختبار مستوى الداللة (P) الذي تقبل بموجبه فرضية عدم إذا كانت P


بناء على ذلك، كانت نتائج اختبار الفرضيات الثلاث الأولى من المجموعة الأولى كما يلي:

- رفض فرضية الأولى والاستدلال على وجود علاقة بين انتاجية العمل والعائد على الاستيراد.
- رفض فرضية الثانية والاستدلال على وجود علاقة بين انتاجية العمل والعائد على حقوق الملكية.
- رفض فرضية الثالثة مما يعني عدم وجود علاقة بين انتاجية العمل والعائد على المبيعات.

بمث الجدول التالي النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة بين انتاجية العمل ووائح وجابوب


<table>
<thead>
<tr>
<th>الافتراض</th>
<th>تمثال</th>
<th>معدل التحديد</th>
<th>P</th>
<th>F</th>
<th>T</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العلماء الاستدلال</td>
<td>0.82</td>
<td>0.93</td>
<td>0.012</td>
<td>7.62</td>
<td>2.1</td>
</tr>
<tr>
<td>العلماء / حقوق الملكية</td>
<td>0.81</td>
<td>0.92</td>
<td>0.011</td>
<td>7.57</td>
<td>2.0</td>
</tr>
<tr>
<td>العلماء / المبيعات</td>
<td>0.8</td>
<td>0.91</td>
<td>0.010</td>
<td>7.48</td>
<td>1.9</td>
</tr>
<tr>
<td>العلماء/الاستيراد</td>
<td>0.79</td>
<td>0.90</td>
<td>0.009</td>
<td>7.41</td>
<td>1.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح مما تقدم وجود علاقة موجبة ومعنوية بين انتاجية العمل وكل من العائد على الاستيراد والعائد على حقوق الملكية. في حين أن هناك علاقة سلبية وغير معنوية بينها وبين العائد على المبيعات الذي أبدى درجة عالية من الاستقلالية عن انتاجية العمل من خلال انخفاض معدل التحديد (0.75) وارتفاع المدار الثابت (Bo) 5.00.
المجموعة الثانية:
تشتمل هذه المجموعة على ثلاث فرضيات تنبؤ العلاقة بين انتاجية الآلات وكل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعمل على المبيعات.

كانت نتائج تحليل الانحدار لهذه الفرضيات كما يلي:

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين انتاجية الآلات والربحية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الثابت B₀</th>
<th>الميل B</th>
<th>معامل التحديد R²</th>
<th>P</th>
<th>F</th>
<th>T</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.042</td>
<td>0.72</td>
<td>0.071</td>
<td>0.055</td>
<td>5.32</td>
<td>0.007</td>
</tr>
<tr>
<td>0.023</td>
<td>1.065</td>
<td>0.013</td>
<td>0.125</td>
<td>4.13</td>
<td>0.012</td>
</tr>
<tr>
<td>0.123</td>
<td>1.18</td>
<td>0.009</td>
<td>0.117</td>
<td>3.98</td>
<td>0.017</td>
</tr>
<tr>
<td>0.225</td>
<td>1.18</td>
<td>0.009</td>
<td>0.117</td>
<td>3.98</td>
<td>0.017</td>
</tr>
<tr>
<td>0.325</td>
<td>1.18</td>
<td>0.009</td>
<td>0.117</td>
<td>3.98</td>
<td>0.017</td>
</tr>
<tr>
<td>0.425</td>
<td>1.18</td>
<td>0.009</td>
<td>0.117</td>
<td>3.98</td>
<td>0.017</td>
</tr>
</tbody>
</table>

اعتماداً على نفس قاعدة القرار التي سبقت الإشارة إليها في اختبار فرضيات المجموعة السابقة، فإن نتائج اختبار فرضيات هذه المجموعة كانت كما يلي:

• قبول الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية الآلات والعائد على الاستثمار.
• قبول الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة بين انتاجية الآلات والعمال على حقوق الملكية.
• عدم قبول الفرضية الثالثة والاستقلال على وجود علاقة بين انتاجية الآلات والعمال على المبيعات. معنوية عالية حيث كانت (P) تساري (0.000) ومعامل تحديد مرتفع (R²=0.778).

لا يمكن أن تؤدي إلى أن عدم وجود مبيعات لا يلغي التكاليف الثالثة المتعلقة بالآلات والتي يجب أن تتحملها المؤسسة بغض النظر عن مستوياتها أو مبيعاتها.

المجموعة الثانية:
تشتمل هذه المجموعة على ثلاث فرضيات تناولت العلاقة بين انتاجية الكلية وكل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعمال على المبيعات. حيث اشارت
النتائج إلى عدم وجود علاقة بين الانتقائية الكلية وأي من أبعاد الربحية، وفيما يلي توضيح: 

في هذه النتائج:

جدول (٥): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الانتقائية الكلية والربحية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الابعاد الريحية</th>
<th>القيم</th>
<th>الـ R²</th>
<th>P</th>
<th>F</th>
<th>T</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العائد / الاستحمر</td>
<td>٠.١٠</td>
<td>٠.٥٠</td>
<td>٠.١٠</td>
<td>٠.٠٥</td>
<td>٠.٣٩</td>
</tr>
<tr>
<td>العائد / حقوق الملكية</td>
<td>٠.١٢</td>
<td>٠.٤١</td>
<td>٠.٠١</td>
<td>٠.٣٣</td>
<td>٠.٢٣</td>
</tr>
<tr>
<td>العائد / المبيعات</td>
<td>٠.١٨</td>
<td>٠.٥٥</td>
<td>٠.٠١</td>
<td>٠.٣٢</td>
<td>٠.٢٤</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجموعة الرابعة: 

تتعلق هذه المجموعة بقياس العلاقة بين جوانب الانتقائية مجتمعة (الانتمائية العملية + الانتقائية الكلية) وكل من أنواع الربحية الواردة في الدراسة، حيث كانت نتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بهذه الفرضية كما يلي:

جدول (٦): نتائج تحليل لجوانب الانتقائية مجتمعة والربحية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الـ R²</th>
<th>P</th>
<th>F</th>
<th>T</th>
<th>الابعاد الريحية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>العائد/ الاستحمر</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>الـ R² علاجات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>٠.٢٢</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>٠.١٥</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>٠.١١</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>٠.٠٨</td>
</tr>
</tbody>
</table>

أما معدلات الانحدار لأنواع الربحية فكانت كما يلي:

العائد على الاستثمار = ٠.٢٠٠ + ٠.١٥٠ (العمل) + ٠.١٠٠ (الالات) + ٠.٠٥٠ (الكلية) 
العائد على الملكية = ٠.١٠٠ + ٠.٠٣٠ (العمل) + ٠.٠٢٠ (الالات) + ٠.٠٠٠ (الكلية)
العائد على المبيعات = ٠.٠٢٠ + ٠.٠٥٠ (العمل) + ٠.٠٣٠ (الالات) + ٠.٠٠٠ (الكلية)

اعتماداً على نتائج تحليل الانحدار، قيمة (T) الجدولية على مستوى دلالة ٠.٥، 
درجات حرية (٣٠٠،٣٠٠،٣٠٠،٣٠٠،٣٠٠) قيمة (F) الجدولية على مستوى دلالة ٠.٥، ودرجات حرية (٣٠٠،٣٠٠) وكذلك قيمة مستوى الدلالة (P) تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:
 عدم وجود علاقة بين جوانب الإنتاجية مجتمعة وكل من العائد على الاستثمار والعادل على حقوق الملكية.

• عدم وجود علاقة بين إنتاجية الآلات وكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية في حين كان هناك علاقة بينها وبين العائد على المبيعات.

• عدم وجود علاقة بين الإنتاجية الكلية وكل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات.

• وجود علاقة بين إنتاجية العمل وكل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات.

يمكن أن يعزى سبب الاختلاف النسبي بين نتائج هذه الفرضية ونتائج الفرضيات السابقة إلى الارتباط بين جوانب الإنتاجية الذي كان ضعيفًا في مجمله ومائلا في حالة واحدة هي العلاقة بين إنتاجية الآلات والإنتاجية الكلية كما يبدو من مصفوفة الارتباط الواردة في جدول (7).

جدول (7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتغيرات</th>
<th>العائد/المال</th>
<th>العائد/المبيعات</th>
<th>العائد/الاستثمار</th>
<th>العائد/الإنتاجية الكلية</th>
<th>إنتاجية الآلات</th>
<th>إنتاجية العمل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العائد/المال</td>
<td>0.23</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
</tr>
<tr>
<td>العائد/المبيعات</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
</tr>
<tr>
<td>العائد/الاستثمار</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
</tr>
<tr>
<td>إنتاجية الآلات</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
</tr>
<tr>
<td>إنتاجية العمل</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
<td>0.25</td>
</tr>
</tbody>
</table>

• مستوى دلالة 0.01 و ** مستوى دلالة 0.001. **

يمكن أن نستنتج من معاملات الارتباط الواردة في هذه المصفوفة ما يلي:
• وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين كل من: النتائجية العمل والعائد والاستثمار، النتائجية الآلات والمواد والسيميات، العائد والاستثمار والعائد الملكية، رأس المال وعدد العاملين.

• وجود علاقات ارتباط معنوية سالبة بين تاريخ التأسيس وكل من رأس المال وعدد العاملين. يعني ذلك أن الشركات الحديثة تتصف بقلة رؤوس أموالها وعدد العاملين بها.

• ضعف علاقات الارتباط بين جوانب النتائجية.

• ضعف علاقات الارتباط بين جوانب الربحية.

• ضعف نسبى بعلاقات الارتباط بين جوانب النتائجية وجوانب الربحية.
الاستنتاجات:

تنتخب أهم الاستنتاجات التي توصل إليها هذه الدراسة بما يلي:

- وجود علاقة بين إنتاجية العمل وكل من العائد/الاستثمار والعائد/حقوق الملكية.
- عدم وجود علاقة بين إنتاجية العمل والعائد/المبيعات. أما عندما تم إخذ جميع جوانب الإنتاجية مجمعة، فقد تبين وجود مثل هذه العلاقة التي يمكن أن تعزى إلى العلاقة بين جوانب الإنتاجية.
- عدم وجود علاقة بين إنتاجية الآلات وكل من العائد/الاستثمار والعائد/حقوق الملكية في حين تبين وجود علاقة قوية بينهما وبين العائد/المبيعات.
- عدم وجود علاقة بين الإنتاجية الكلية وأي من جوانب الربحية.
- وجود علاقة سالبة بين إنتاجية الآلات والعائد/الاستثمار.
- وجود علاقة سالبة بين إنتاجية العمل والعائد/المبيعات.

هذا الإضافات إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من مصموفة الارتباط. تشير هذه النتائج إلى عدم اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بتحديد جوانب الإنتاجية والربحية وعدم القيام بأية دراسات بهذا الشأن بشكل يمكن أن يحقق هذين الفئتين المتكاملين معا. كما يمكن ان يشكل على ارتفاع جوانب تكاليف العمل والتكاليف الرأسمالية بشكل أظهر علاقات ارتباط سالبة بين الإنتاجية والربحية وبين بعض جوانب الإنتاجية وكذلك بعض جوانب الربحية. اما بالنسبة لانخفاض روسان اموال الشركات الحديثة واعداد عمليا، فهو مثير على ضعف مساهمة هذه الشركات في توسيع قاعدة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني والمساعدة في حل مشكلة البطالة وخفض معدلات التضخم.
الخصائص:

اعتمادًا على نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام الشركات بدراسة الانتاجية بكافة أنواعها ووضع السبل التي يمكن أن تعمل على تحسينها.

- ضرورة اهتمام الشركات بالتحليل المنطقي بشكل عام وتحليل الربحية بشكل خاص ومقارنة نتائجها بالمعايير المعترف عليها لهذا الشأن.

- الاهتمام بدراسة العلاقات بين الانتاجية والربحية باعتبارها وسيلة. فالنتائج غير المألوفة التي تم التوصل إليها دليل على عشوائية أعمال هذه الشركات لاسيما نتيجة لبعض التخطيط أو نتيجة لظروف غير متوقعة أو كليهما.

- ضرورة التزام الشركات بمكونات القوائم المالية المعترف عليها لتسهيل أعمال الدراسة والتحليل.

- القيام بالمزيد من الدراسات التي تعطي كافة جانب الربحية وتنمية زمنية قصيرة حتى يتبنى وضع قاعدة علمية للتخطيط المستقبلي الذي لا يكون هادفًا إلى زيادة النمو والبقاء ووضع دعائم ثابتة لعملية التنمية الشاملة.
المراجع


2- وجيزة عبد الوسل العلي، عوامل التغيير في انتاجية العمل، المجلة العربية للإدارة، 1983، العدد الثاني، ص 39.


4- أحمد ملكاوي، حسن العدلاني، قياس مدى تأثر كفاءة البنوك في الأردن، مقومات هياكلية التنظيمية، دراسات، 1988، (5:2)، ص 66-97.

5- حام الشاهد، دراسة تحليلية لواقع العلاقة القائمة بين الاستراتيجية والهيكل التنظيمي والإداء في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1991.

6- محسن مخاطرة، "العوامل المؤثرة على أداء الشركات في الأردن"، دراساتية (8:3)، 1986، ص 26-7.

7- نائل عواملة، "تقييم أداء الشركات العامة الصناعية في الأردن"، دراسات (17:1)، 1990، ص 222-227.

8- رفعه الشناق، "أثر نظام المعلومات الإدارية على الإداء المؤسسي"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1994.

9- مازن عليان، "واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1994.